

المقدمة

تقرير الرقابة السنوي 65أ هو الجزء الأول من التقرير السنوي لمراقب الدولة بشأن نتائج الرقابة على الهيئات التي خضعت للرقابة خلال سنة 2014. يُكرّس هذا التقرير بشكل خاص للرقابة على مواضيع في مجالات الاقتصاد والبنى التحتية ذات الأهمية في الإدارة السليمة للدولة. تبرز أهمية المواضيع الاقتصادية في الفترة الراهنة بشكل خاص، في أعقاب حملة "الجرف الصامد" وتأثيراتها الواضحة في مجال الميزانيات التي نجمت عنها فيما يتعلّق بالاحتياجات الامنية، مساعدة السكان المتضررين خلال الحملة وبعد انتهائها، وباحتياجات أخرى. إزاء هذا الواقع، تزداد أهمية النشاط الاقتصادي السليم والناجح الذي يتّسم بالتوفير.

يركّز هذا التقرير بشكل خاص على مكافحة الثروة غير الشرعية، فبالإضافة إلى أنّ المبالغ المالية التي تعتبر ثروات غير شرعية قد تمثّل مصدرًا آخر لزيادة مدخولات الدولة، فإنّ مكافحة الثروات غير الشرعية تأثيرات اجتماعية، من بينها ضمان تحمّل مواطني الدولة لعبء الضرائب بالتساوي، تقليص الفجوات، ضمان العدالة الاجتماعية والمحافظة على سلطة القانون. يورد التقرير نتائج الرقابة التي تكشف عن نواقص كبيرة في بعض المواضيع ذات الصلة بهذا المجال: "خطّ العدالة" ومكافئة المُخبرين؛ إعفاء القادمين الجدد والمواطنين القدامى العائدين من واجب التصريح وتقديم التقارير لضريبة الدخل؛ وحدات التحقيق التابعة لسلطة الضرائب في إسرائيل؛ حملة مشتركة للشرطة وسلطة الضرائب لمكافحة الجريمة ومتابعة سيرورات التصريح الطوعي في سلطة الضرائب. تجدر الإشارة إلى أنّه في شهر حزيران سنة 2014 اتخذت سلطة الضرائب خطوة هامّة تمثّلت في إرسال بلاغات لحوالي 105,000 مواطن تطالبهم فيها بالإدلاء بتفاصيل مختلفة عن مدخولاتهم،

ודלכ فی מסעו לתוסע קעדה הביננות המחוסבה התבוע להא فی إطار מכאפה התרות גער
الشرعیة وإخفاء الإيرادات، וכجزء من خطوة شاملة لرفع عدد مقدمي التقارير الضريبية
لسلطة الضرائب. رافق هذه الخطوة وضع تشريعات تم استكمالها مؤخرًا، تهدف إلى تعزيز
قدرات سلطة الضرائب على اتخاذ خطوات لتطبيق القانون وجباية الديون الضريبية.

בינת נתנאג הרקבה אן הנאלכ חאגה אל זיאהה נגעה תפביק القانون وتعزیزها بشأن دفع
الضرائب الحقيقية في الدولة. كما بیנת أنه لا یمكن قبول الوضع الذي "یکافأ فیه المڈنبون".
هذا الوضع یكون عندما یشعر المتهربون من دفع الضرائب الحقيقية أنهم قادرون علی
الاستمرار فی ما یفعلون دون خوف من القانون. یدور الحدیث حول الحاجة إلى تغییر
الثقافة التي تتعزز مع مرور الوقت عند فئات من المدينين فی الدولة. إن تعزیز تطبيق
القانون فی مجال الضرائب وزیاهة نجاعته هما أمر ملزم لا لسلطة الضرائب فحسب، بل
لهیئات أخرى لتطبيق القانون أیضًا، تعمل بتنسيق وتعاون معها، مثل: شرطة إسرائيل،
سلطة حظر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وزارة العدل وغيرها من الهيئات.

مجال هام آخر یرد فی التقرير هو تشغيل الأقارب والمقربین فی الشركات الحكومية. یجب
تعزیز ثقة الجمهور بالحكومة ومؤسسات الدولة من خلال المحافظة علی الإدارة السلیمة
وتجنب العمل فی حالات من تضارب المصالح. لتفادي حالات كهذه یجب العمل علی
التخلص من ظاهرة تشغيل الأقارب والمقربین، هذه الظاهرة التي تثير مخاوف من وجود
تضارب فی المصالح. ترد فی التقرير نتائج الرقابة حول موضوع تشغيل الأقارب
والمقربین فی ست شركات. هذا التقرير هو بمثابة متابعة لنتائج الرقابة علی موضوع
تشغيل الأقارب فی الشركات والتي تضمنها تقرير الرقابة 58 الصادر فی تشرين الثاني
2007.

لقد بیנת الرقابة أن قسمًا من النواقص التي كشف عنها التقرير السابق لم یتم إصلاحها، بل
إن الوضع قد ازداد سوءًا.

إن تشغيل الأقارب بنسبة كبيرة عامّة، وفی الهيئات الخاضعة للرقابة خاصة، فی وضعية
رئيس ومرؤوس أو تضارب فی المصالح، یمس بدرجة كبيرة فی القدرة علی الإدارة
السلیمة فی هذه الهيئات، كما یمس بثقة الجمهور بالحكومة. بناءً علی ذلك، لا یجوز تجاهل
هذه القضية، بل یجب مكافحتها بصورة منهجية، حازمة وفعالة بهدف اجنتائها من المجتمع.

يجب الحفاظ على المبادئ التي تركز عليها إجراءات العطاءات لتوفير المنافسة النزيهة وتكافؤ الفرص لكل الجمهور في كل ما يتعلّق بالانخراط في العمل في الهيئات الحكومية. يولي ديوان مراقب الدولة أهمية قصوى لتقليص آفة تشغيل الأقارب والمقربين، كما أنه سيعود ويفحص وجود هذه الظاهرة في هيئات أخرى في المستقبل أيضاً.

يتناول التقرير عملية الرقابة على إدارة مشاريع البنى التحتية والشركات الحكومية أيضاً، مثل: خطط لتطوير شبكة القطارات في الدولة؛ الإشراف على تفعيل "القطار الخفيف" وإعادة تنظيم المواصلات العامة في القدس. لقد بينت الرقابة وجود نواقص في سيرورات اتخاذ القرارات، في إدارة إجراءات العمل وفي التعاقدات، بالإضافة إلى تجاوز الجداول الزمنية المحددة للتنفيذ وتنفيذ دفعات غير مقبولة.

أشار ديوان مراقب الدولة في تقارير سابقة إلى انعدام الإدارة السليمة في بعض مشاريع البنى التحتية. لكن يبدو أنّ وزارات المالية، المواصلات والأمان على الطرق، البنى التحتية الوطنية والطاقة والمياه، لم تستخلص العبر المطلوبة ولا تُسارع إلى إصلاح النواقص. كانت النتيجة المترتبة على كل هذا هي المس بمستوى الخدمة المقدمة للجمهور، فقدان النجاعة وزيادة المصاريف العامة. بما أننا لسنا بصدد أمر له صلة بالقضاء والقدر أو بقوة عليا، بل إنه من صنع البشر، يجب القيام بكل ما هو ضروري ومطلوب لإصلاح النواقص التي وردت آنفاً وتحسين إدارة مشاريع البنى التحتية، لأنها خدمات ضرورية للجمهور وتكلفتها المالية لا يُستهان بها، إذ إنّ كل مشروع كبير في مجال البنى التحتية منوط بمصاريف مالية تقدر بمليارات الشواقل.

يولي ديوان مراقب الدولة اهتماماً خاصاً لوزارة المالية على ضوء مركزيتها في إدارة الاقتصاد والأموال في الدولة. بين التقرير الذي تناول "موازنة الدولة والعجز في حسابات الحكومة" الذي صدر في 13.5.14 وجود نواقص في التعامل مع موازنة الدولة والعجز المتراكم في حسابات الدولة والذي بلغ 1.5 تريليون شيكل جديد. في التقرير المنفصل الذي يتناول "إعداد ميزانية 2011-2012 والتقيّد بأهداف العجز" الذي صدر بتاريخ 12.8.14، أشار ديوان مراقب الدولة إلى نواقص في إعداد التوقعات بالنسبة للمدخلات، معالجة العجز في سنة 2012 وفي إجراءات التصديق والتوثيق لعملية اتخاذ القرارات. يشير ديوان مراقب الدولة في التقرير التالي إلى عملية غير سليمة بالنسبة لإعداد خطط العمل في أقسام وزارة المالية. إنّ التخطيط السليم لعمل أقسام وزارة المالية، وكذلك الإدارة السليمة لميزانية

الدولة؛ توقّعات المدخولات؛ العجز وموازنة الدولة، هي شروط أساسية لإدارة الاقتصاد والموارد المالية في الدولة بمهنية ونجاح.

إنّ المسؤولية المُلقاة على عاتق وزارة المالية في هذه المواضيع كبيرة، لذا على وزارة المالية استخلاص العبر اللازمة من ملاحظات ديوان مراقب الدولة، إصلاح النواقص على الفور، والتصرف بشفافية كاملة ووفق واجبها تقديم التقارير للجمهور وممثليه.

كذلك الأمر بالنسبة لاستعداد الدولة لخصخصة شركات حكومية ومتابعة إزالة العوائق التي تواجه الاستيراد، والتي تهدف إلى ترشيد المرافق الاقتصادية اجتماعيًا واقتصاديًا، والتي هي بحاجة إلى تحسين. بيّنت الرقابة أنّ سلطة الشركات الحكومية تواجه صعوبات في إخراج قرارات الحكومة المتعلقة بالإصلاحات والخصخصة إلى حيّز التنفيذ. تنعكس هذه الصعوبات في حالات الخصخصة المعقّدة، مثل: ميناء إيلات وميناء أشدود، كما تنعكس في حالات الخصخصة والتغييرات الهيكلية في شركات بلدية – حكومية، وفي حالات خصخصة أبسط منها أيضًا.

في الحالات التي تصطدم فيها السلطة بالمعارضة من جانب وزراء لقرارات الحكومة، أو بمعارضة نقابة موظّفين للخصخصة، فإنّها لا تنجح في تنفيذ قرارات الحكومة واللجنة الوزارية. ليس هذا فحسب، بل إنّ السلطة ووزير المالية لا يبلغان منتخبي الجمهور بالصعوبات التي تواجهها خلال محاولات تنفيذ قرارات الحكومة واللجنة الوزارية، ومن ثمّ وقف تنفيذها لهذا السبب. هذا الأسلوب يجعل قرارات الحكومة واللجنة الوزارية "حبرًا على ورق" تاركًا القرار بشأن الخصخصة والتغييرات الهيكلية بيد سلطة الشركات الحكومية ووزارة المالية فقط، دون إشراف ورقابة لائقين من قبل الحكومة.

على ضوء الأهمية المتزايدة للمواضيع الاقتصادية وتأثيرها الكبير على الجمهور والمجتمع في إسرائيل، ارتأى ديوان مراقب الدولة أن يخصص في كل عام مجلّدًا خاصًا من التقرير السنويّ يتناول فيه مجالات البنى التحتية والاقتصاد. يتطرّق التقرير الموضوع بين أيديكم إلى مواضيع كثيرة ذات تأثير واضح على كافّة مجالات الحياة لمواطني الدولة. الضريبة الحقيقية، العدالة الاجتماعية والمساواة في تحمّل العبء ليست شعارات، بل إنّها قيم أساسية لبناء دولة ومجتمع سليم يفترض فيه أن تُمنح هذه القيم مضامين فعلية. على الهيئات الخاضعة للرقابة أن تعمل بسرعة وبنجاعة لإصلاح النواقص والعيوب التي لم تصلح بعد.

سيواصل ديوان مراقب الدولة متابعة إصلاح النواقص والتأكد من إصلاحها وفق نصّ القانون.



يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)
مراقب الدولة
ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس – تشرين الأول 2014